

الاقتباس و إرسال المثل من القرآن
دراسة فقهية على مذهب السادة المالكية.
أ. رايح بلعيد
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة

الملخص:

هذه دراسة فقهية لمسألة بلاغية، من زاوية نظر فقه السادة المالكية، تحدد ملامح التعامل مع كتاب الله تعالى من حيث آياتها اقتباسا، وإرسالا للأمثال في خطب الخطباء، وقصائد الشعراء، ومواعظ الوعاظ، تبين ما يسمح من ذلك وما يمنع، القصد كل القصد منها إنزال القرآن منزلته، وتنزيهه عن عبث العابثين؛ كي تبقى مكانته في أعلى عليين.

PREFACE

L'étude qui est présentée aux chercheurs est une étude juridique de vue MALIKITE. En effet, il s'agit d'une analyse critique qui éclaire l'avis de l'IMAM MALIK (90-179), et la pensée de ses fidèles envers l'adaptation et l'usage comme proverbes de versets coraniques dans les discours, les poèmes et tout ce qui suit. Cela est-il permis au sein du courant MALIKITE, ou bien il s'agit d'un délit non- autorisé ?

الاقتباس و إرسال المثل من القرآن دراسة فقهية على مذهب السادة المالكية.....أ. راح بلعيد،

J'ai joint a l'étude de nombreux index ainsi que la biographie des personnes citées mon –connus.

Que dieu le très-haut accepte ce travail et qu' il soit loue pour son soutien.

الحمد لله الأعز الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم،
و الصلاة و السلام على من أوتي جوامع الكلم، و بدائع الحكم، الذي
نستهدي بنهجه إلى الطريق الأقوم، و نقتبس من هديه ما يجلي الظلم،
فجزاه الله عنا أفضل ما جزى نبيا عن أمة من الأمم، أما بعد:

فإن ما خص الله به هذه الأمة من كتاب أخرج الفصحاء،
وأعجز البلغاء، عن الإتيان بأقصر سورة الغراء، و من سنة نبيّ كلامه
الفصل، ليس بالهزل، لا يعرف فضله إلا أهل الفضل، ألجأ الإعجاب
بهما، إلى الاقتباس منهما، و إرسال أمثالهما، فكان أن ظهر لون جميل
من ألوان البديع⁽¹⁾، طفق البلاغيون يبحثونه تأصيلا و تفريعا،
تمثيلا وتطبيقا، أسموه "الاقتباس".

و لم يزل علماء كل فن يؤكدون أنه لا يكتمل نموه، و لا يعلو
شأنه إلا بإفراد التصنيف فيه: بتحديد اسمه و موضوعه، و ضبط
مسائله، و بيان فضله، و جمع شتات كلام العلماء فيه.

و قد انتابتنى رغبة شديدة في أن أدلي بدلوي في هذا الموضوع،
و أضرب لي فيه بسهم، لا من جهة بيان أساليب البلغاء فيه، و إضافات
الشعراء و الناثرين إليه، فذلك شأن البلاغيين و من ركب بحر هذا الفن

(1)- البديع: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال
ووضوح الدلالة، انظر الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع لجلال الدين محمد
بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد القزويني ص255، و كشف الظنون عن أسماء
الكتب والفنون لمصطفى بن عبد اله الشهير بحاجي خليفة 232/1.

الاقتباس وإرسال المثل من القرآن دراسة فقهية على مذهب السادة المالكية.....أ. راجح بلعيد،

البديع، و لكن من جهة الحكم الشرعي له، بتحرير موقف فقهاء المالكية منه، و ما أورده من أدلة و ردوا به من ردود، فالبحت إذا دراسة فقهية لإرسال المثل و الاقتباس من القرآن، أرمي من ورائها إلى قوله حق استدعتها جرأة فئة من الشعراء و المغنين على كتاب الله و سنة نبيه صلى الله عليه و سلم باسم حرية الرأي و التعبير.

وهذه الدراسة تعرض إلى تعريف لغوي وآخر اصطلاحي للاقتباس، وتبين أنواعه، والفرق بينه وبين التضمين و إرسال المثل، قبل أن تختتم ببيان حكمه عند المالكية خاصة، وعند من خالفهم -إن وجد-، مع ترجيح ما تظهر مسابرة للحق.

فالاقْتِباسُ عند علماء البلاغة فن من فنون البديع، أول من وضعه الإمام فخر الدين الرازي⁽¹⁾، و كان يعرف قبله باسم التضمين⁽²⁾. وهو في اللغة أخذ القبس، بفتح القاف والباء، والقبس يطلق في اللغة و يراد به محرقة النار، أو الشعلة منها أو الجذوة منها⁽³⁾، والجمع أقباس⁽¹⁾.

(1) - أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري، أصله من طبرستان، ومولده بالري، الملقب بان الخطيب، المولود في الخامس و العشرين من رمضان سنة 544هـ، الفقيه الشافعي، صاحب التصانيف التي منها "تفسير القرآن" و "المطالب العالدية" و "نهاية العقول" و "الأربعين" و "المحصل" و "المباحث العمادية في المطالب المعادية" وغيرها، مات في عيد الفطر، يوم الاثنين سنة 606هـ بهراة، انظر وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان 248/4 رقم 600، طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي 81/8 رقم 1089.

(2) - الاقتباس أنواعه و أحكامه دراسة شرعية بلاغية في الاقتباس من القرآن و الحديث لعبد المحسن بن عبد العزيز العسكر ص 13، و سيأتي تعريفه عند بيان الفرق بينه و بين الاقتباس.

(3) - مادة "قبس" من: العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي 352/3، جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد 338/1، تاج اللغة و صحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري 759/1، المحكم و المحيط الأعظم لعلي بن إسماعيل بن سيده 149/6، المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني 505/2، النهاية في غريب الحديث و الأثر لابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد

قال ابن فارس⁽²⁾: "القاف والباء والسين أصل صحيح يدل على صفة من صفات النار،

ثم يستعار من ذلك القبس: شعلة النار، قبست من فلان ناراً، واقتبست منه علماً وأقبسني قبساً"⁽³⁾، وقبست العلم، واقتبسته، إذا تعلمته واستفدته، وأقبسني فلان إذا أعطاني قبساً"⁽⁴⁾، ثم استعير المعنى في طلب العلم والهداية، ومنه قوله تعالى: (انظُرُونَا نَقْتَسِبْ مِنْ نُورِكُمْ) (الحديد/13)⁽⁵⁾.

وبمعنى أصل الاقتباس، والذي هو القبس ورد قوله تعالى: (لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَى النَّارِ هُدًى) (طه/9)⁽⁶⁾، قال الزجاج⁽⁷⁾- رحمه الله- يفسر الآية: "القبس ما

الجزري 4/4، تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي 16/349-350 .

(1) - مادة "قبس" من: المحكم لابن سيده 6/149، ولسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري 6/167.

(2)-أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، أخذ عن ابن المنجم وأحمد بن الحسن راوية ثعلب وأبي الحسن القطان، وعنه البديع الهمذاني، من تصانيفه "المجمل" و"متخير الألفاظ" و"دارات العرب" و"الحماسة" و"غريب إعراب القرآن" و"الفرق" و"فقه اللغة" مات سنة 369هـ، انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأذباري ص 235، و الفهرست في أخبار العلماء و المصنفين من القدماء والمحدثين و أسماء كتبهم لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق الموراق 1/88، و معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي الرومي 1/410 رقم 130.

(3) - مادة "قبس" من: معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا 5/48.

(4) - مادة "قبس" من: جمهرة اللغة 1/338، الصحاح للجوهري 1/760، المحكم 6/149، مفردات الراغب 2/505، النهاية 4/4، لسان العرب 6/167، تاج العروس 16/352.

(5)- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني 2/505، مادة "قبس".

(6) - انظر مادة "قبس" من: مفردات الراغب 2/505، لسان العرب 6/167، تاج العروس 16/350.

(7)- إبراهيم بن محمد بن السري، أبو إسحاق، الزجاج، النحوي، صاحب الاعتقاد الحسن و المذهب الجميل، من أجل أصحاب المبرد، له " المعاني في القرآن" و " الفرق بين المؤنث و المذكر" و " فعلت و أفعلت" و " الرد على ثعلب في الفصيح"، مات يوم الجمعة في جمادى

أخذته في رأس عود من النار، أو رأس فتيلة"⁽¹⁾.

وقد ورد الاعتباس بالمعنى المستعار له من أخذ العلم و الهداية في

أحاديث منها:

1- حديث العرياض بن سارية⁽²⁾ - رضي الله عنه - وفيه: (أتينا العرياض بن سارية وهو ممن نزل فيه: (وَ لَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ)، فسلمنا عليه وقلنا: أتينا زائرين عابدين مقتبسين فقال العرياض: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، فتمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة)⁽³⁾.

الآخرة سنة 311هـ، في خلافة المقتدر، انظر نزهة الألباء ص185، الفهرست 66/2، معجم الأدباء 51/1 رقم 9، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي 411/1 رقم 825.

(1) - معاني القرآن و إعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج 351/3.

(2) - السلمي، أبو نجیح، كان من أهل الصفة، سكن الشام، روى عنه من الصحابة أبو رهم و أبو أمامة، و روى عنه عبد الرحمن بن عمرو و خالد بن معدان و جبیر بن نفیر و كثير من تابعي أهل الشام، مات بها في خلافة عبد الملك بن مروان سنة 75هـ، و قيل في فتنة عبد الله بن الزبير، انظر معجم الصحابة لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع 299/2 رقم 836، معرفة الصحابة لأبي زعيم الأصبهاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن مهرا ن 2234/2 رقم 2343، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر 1238/3 رقم 2026.

(3) - أخرجه أحمد واللفظ له رقم 17272 ص 1234، و أبو داود في كتاب "أول كتاب السنة" باب في لزوم السنة رقم 4607 ص 699، والترمذي في أبواب العلم باب ما جاء في الأخذ

2- قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عبد الله بن عباس- رضي الله عنهما:- (من اقتبس علما من النجوم، اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد)⁽¹⁾.

3- حديث عقبة بن عامر⁽²⁾- رضي الله عنه:- (كنت في اثني عشر راكبا حتى حللنا برسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أصحابي: من يرعى إبلنا وتنطلق نقتبس من رسول الله صلى الله عليه وسلم" فإذا راح أقبسناه ما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم)⁽³⁾.

أما الاعتباس اصطلاحا ففيه تعاريف أشهرها قولهم:

* استفادة العلم على سبيل الاستعارة⁽⁴⁾.

* "أن يُضْمَنَ الكلام شيئا من القرآن أو الحديث، لا على أنه

منه"⁽¹⁾.

بالسنة واجتتاب البدع 408/4 رقم 2676، وابن ماجه في كتاب السنة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ص 28 رقم 43، و الدارمي في مقدمة السنن باب اتباع السنة 57/1 رقم 95، والحاكم في المستدرک من کتاب العلم باب: عليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين 288/1 رقم 333، وابن أبي عاصم في كتاب السنة باب ما أمر به من إتباع السنة وسنة الخلفاء الراشدين رقم 54 ص 46، و أبو نعیم في معرفة الصحابة 2235/2 رقم 5554.
(1)- أخرجه أحمد في مسنده رقم 2841 ص 258، و أبو داود في كتاب الطب باب في النجوم رقم 3905 ص 596، و ابن ماجه في كتاب الأدب باب تعلم النجوم رقم 3726 ص 843.
(2)- ابن عيس الجهني، من قضاة بن مالك بن عمرو بن مرة بن زيد بن مالك بن حمير، يكنى أبا حماد أو أبا عمرو، و قيل: أبا أسيد، روى عنه ابن عباس و مسلمة بن مخلد و أبو أمامة و جابر، ولي مصر و مات بها في آخر خلافة معاوية سنة 58 هـ، انظر الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن مزيع الزهري 261/5 رقم 906، معجم ابن قانع 272/2 رقم 796، معرفة الصحابة لأبي نعیم 2158/2 رقم 2246، الاستيعاب 1073/3 رقم 1824، الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني 411/8 رقم 6832.
(3) - أخرجه مسلم في كتاب الطهارة باب الذكر المستحب عقب الوضوء 126/1 رقم 234، و أبو داود في كتاب الصلاة باب كراهية الوسوسة و حديث النفس في الصلاة ص 145 رقم 906، و الحاكم في كتاب الطهارة باب لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن 340/1 رقم 365، و الدارمي في كتاب الطهارة باب القول عقب الوضوء 196/1 رقم 716.
(4)- مادة "قيس" من: الصحاح 170/1، أساس البلاغة لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري 124/2، لسان العرب 167/6.

* وبقریب من هذا عرفه المالكية فقالوا: "أن يذكر شيء من القرآن أو الحديث في الكلام لا بلفظ قال الله أو رسوله" (2).

* وعرفه السيوطي بما يشبه التعريف الثاني فقال: "تضمن الشعر أو النثر بعض القرآن، لا على أنه منه" (3).

* وعرفه ابن القيم بشيء من التفصيل فقال: "أن يأخذ المتكلم كلاماً من غيره، يدرجه في لفظه؛ لتأكيد المعنى الذي أتى به أو ترتيبه" (4).

* وقيل: "أن يضمن الكلام نثراً كان أو نظماً شيئاً من القرآن أو الحديث" (5).

* وقيل: "تضمن المتكلم كلامه شعراً كان أو نثراً شيئاً من القرآن أو الحديث، على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث" (6).

والملاحظ من خلال سرد التعاريف السابقة أنها تكاد لا تخرج عن فلك التعريف الثاني، وهو تعريف أخال أن فيه نظراً من جهة ما فيه من التدافع؛ إذ كيف يقال: "تضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث"

(1) - الإيضاح في علوم البلاغة ص 312 .

(2) - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأحمد بن غانم بن سالم بن مهنا النفراوي 80/1.

(3) - آداب تلاوة القرآن وتأليفه للسيوطي ص 123، الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ص 235.

(4) - الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم ص 117.

(5) - معجم التعريفات لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ص 31.

(6) - الآداب الشرعية لعبد الله محمد بن مفلح المقدسي 277/2، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم لمحمد علي التهانوي 243/1، الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف الكويتية 17/6.

الاقتباس وإرسال المثل من القرآن دراسة فقهية على مذهب السادة المالكية.....أ. راح بلعيد،

نور القبس، وهو الشهاب؛ لأن القرآن والسنة أصل الأنوار العلمية كلها⁽¹⁾.

والضمانات سألقة الذكر ذاتها تفي بها تعاريف أخرى للاقتباس، منها قولك عنه: "استعارة عبارات قرآنية دون نسبتها".

هذا وللاقتباس أضرب أربعة مستفادة من جملة التعاريف السابقة وهي:

1- الاقتباس من القرآن في النثر.

2- الاقتباس من القرآن في الشعر.

3- الاقتباس من الحديث في النثر.

4- الاقتباس من الحديث في الشعر.

والضربان الأخيران ليسا موضوع الدراسة؛ لذلك أقتصر في التمثيل لأضرب الاقتباس باعتبار مصدره على الضربين الأول والثاني؛ لاتصالهما بالقرآن:

- **فمثال الأول:** قول أحد الخطباء: "فيا أيها الغفلة

المطرقون، أما أتم بهذا الحديث مصدقون، مالكم منه لا تشفقون، فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون"⁽²⁾، فهذا اقتبس من قوله تعالى: (فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) (الذاريات/23)، ومن ذلك قول القائل: "فلم يكن

(1)- الاقتباس لعبد المحسن العسكر ص 14.

(2)- الكلام لعبد الرحيم بن نباتة من ديوان خطبه، انظر الإيضاح في علوم البلاغة ص 313، الاقتباس ص 23.

إلا كلمح البصر أو هو أقرب، حتى أنشد وأغرب⁽¹⁾، وهو من قوله تعالى: (وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ) (النحل/77).

- ومثال الثاني: قول الشاعر:

إِنْ كُنْتُ أَرْمَعْتُ عَلَى هَجْرِنَا مِنْ غَيْرِ مَا جُرِمَ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ
وَإِنْ تَبَدَّلْتُ بِنَا غَيْرِنَا فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ⁽²⁾.

والاعتباس واضح أنه من سورتي يوسف وآل عمران⁽³⁾، ومثله قول الشاعر:

لِإِلِّ فَرِيغُونَ فِي الْمَكْرُمَاتِ يَدٌ أَوْلَى، وَاعْتِدَارٌ أَحْيَرَا
إِذَا مَا حَلَّتْ بِمَعْنَاهُمْ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا⁽⁴⁾.

فعجز البيت الثاني مقتبس من قول الله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا) (الإنسان/20)، وغير هذه الأمثلة كثير كثير⁽⁵⁾. وأما باعتبار نقل المقتبس عن معناه الأصلي، وعدم نقله، فالاعتباس عند الأصوليين قسمان:

(1)- الكلام للحريري من المقامة الحلوانية رقم 2، انظر مقامات القاسم بن علي الحريري ص10.

(2)- البيتان لأبي القاسم بن الحسين الكاتب، انظر الإيضاح في علوم البلاغة ص314، الاعتباس ص24.

(3)- أي قول تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَ اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ) (يوسف/18) وقوله: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَد جَمَعُوا لَكُمْ فَاتَّخَذُوا لَهُمْ سَبِيلًا اللَّهُ وَمَا يَكْتُمُونَ) (الأنعام/113).

(4)- البيتان لأبي الفضل بدیع الزمان الهمداني كما في الإيضاح في علوم البلاغة ص 313.

(5)- للاستزادة من الأمثلة انظر مثلا: الإيضاح في علوم البلاغة للقرظيني ص313 وما بعدها، الفوائد المشوق لابن القيم ص117 وما بعدها، رفع الالباس وكشف الالذباس في ضرب المثل من القرآن والاعتباس للسيوطي، وهو ضمن كتابه: الحاوي للفتاوى في الفقه و علوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب و سائر الفنون 1/259 وما بعدها، تعريفات الجرجاني ص 31 وما بعدها، الموسوعة الفقهية 17/6.

- **الأول:** ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي إلى معنى آخر (1)، وما سبق من الأمثلة السابقة كله يندرج تحته.
- **الثاني:** ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، ومثاله قول الشاعر:

لَيْنٌ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِكَ مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنْعِي
أَقْدُ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بَوَادٍ غَيْرِ ذِي زُرْعٍ (2).

والاعتباس فيه من قوله تعالى حكاية عن نبي الله إبراهيم -عليه الصلاة والسلام-: (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زُرْعٍ) (إبراهيم/39)، ومعناه في القرآن الكريم على ظاهره، وهو واد لا ماء فيه ولا نبات ولا شجر، وهو مكة (3)، لكن الشاعر نقل معناه على سبيل التجوز، ومقصوده من ذلك: إلى جناب لا خير فيه ولا فائدة (4)، ويمثل لهذا النوع الثاني أيضا بقول الشاعر:

سَبَقْتُ الْعَالَمِينَ إِلَى الْمَعَالِي بِصَانِبِ فِكْرَةٍ وَ عُلُوِّ هِمَّةٍ
وَلَا حَاجَ بِحِكْمَتِي نُورِ الْهُدَى فِي لَيْالٍ لِلضَّلَالَةِ مُدَاهِمَةٍ
يُرِيدُ الْجَاهِلُونَ لِيُطْفِئُوهُ وَ يَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّهَ (5).

(1) - الاعتباس ص 27.

(2) - البيتان لابن الرومي كما في الإيضاح ص 315، والاعتباس ص 27.

(3) - تفسير القرآن العزيز لأبي عبد الله ممد بن عبد الله بن أبي زمنين 372/2، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأفاويل في وجوه التأويل للزمخشري 385/3، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي 341/3، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف السمين الحلبي 112/7.

(4) - الاعتباس ص 28، ومعنى البيتين: إني إن أخطأت في مدحك بما لست له أهلا فقد وافق غلطي أنك ما أخطأت في منعي مما طلبت منك؛ لأن المنع واليدخل و صفك، وما جاء من الفعل على وفق وصف صاحبه لا يعد صاحب ذلك الفعل مخطئا فيه، فإنك بمنزلة واد لا زرع فيه، فأنت جناب لا خير فيه، فالمنع منك ليس ببدع ولا خطأ، وإنما الخطأ من الطامع في مثلك.

(5) - الأبيات لعمر الخيام، وهي في الإيضاح ص 315، والاعتباس ص 28.

فعجز البيت الأخير مأخوذ من قوله تعالى: (وَ يَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ نُورُهُ) (التوبة/33)، ومعناه في القرآن الدين الذي بعث به محمد- صلى الله عليه وسلم- ، والحق الذي جاء به، وقد عبر الله تعالى عنه بالنور، وهو الضوء⁽¹⁾، لكن الشاعر نقل معناه على سبيل المجاز قاصداً به فكره السديد، وهمته العالية، وحكمته الغالية، وغير هذين المثالين المقتصر عليهما شيء كثير ينظر في مظانه⁽²⁾.

بقي قبل الخوض في الحكم الفقهي أن أوضح نقطتين هامتين تتعلقان بالاقتباس هما: الفرق بينه وبين التضمنين، و الفرق بينه وبين إرسال المثل؛ وذلك أن تحديد حكم فقهي للاقتباس ينبغي فيه ضرورة بيان الفرقين دفعا للاقتباس .

فالفرق بين الاقتباس و التضمنين أن الأول تضمين للقرآن أو السنة، أما الثاني فهو

تضمنين الشعر شيئاً من شعر الغير، مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند

البلغاء⁽³⁾، ويمثل له بقول الشاعر:

عَلَى أَنِّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيُّ فَتَى أَضَاعُوا⁽⁴⁾.

مع أن عجز البيت لغيره وتمامه:

أَضَاعُونِي وَأَيُّ فَتَى أَضَاعُوا لِيَوْمِ كَرِيهَةٍ وَ سَدَادِ تُغْرِ⁽¹⁾.

(1)- معالم التنزيل في التفسير و التأويل لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي 24/3، غريب القرآن: نزهة القلوب لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني ص205.

(2)- انظر مثلاً الإيضاح ص313 وما بعدها، والفوائد المشوق ص117 وما بعدها، و الاقتباس ص28.

(3)- الإيضاح ص316، الاقتباس ص19، وقيل في تعريفه: إدراج كلام الغير في كلامه؛ لقصد تأكيد المعنى، أو تركيب النظم، انظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي 530/1.

(4)- البيت للحريري في مقاماته، كما في المقامة الزبيدية برقم 34، ص154.

الاعتباس وإرسال المثل من القرآن دراسة فقهية على مذهب السادة المالكية.....أ. راج بلعيد،

فاجتمع الاعتباس والتضمين في عدم الإحالة على القائل،
وافترقا في مصدر الأخذ. أما الفرق بين الاعتباس وإرسال المثل⁽²⁾، فهو
أن إرسال المثل نوع من الاعتباس، غير أن الأول تأتي فيه العبارات
القرآنية أو الحديثية ضمن كلام المتكلم، أما الثاني فلا يلفظ فيه إلا بنص
الآية أو بنص الحديث فحسب⁽³⁾، والمعنى: أن الاعتباس أعم من إرسال
المثل، وسيأتي في حكم الاعتباس أن لكل منها صورا جائزة وأخرى
محرمة.

وبالانتقال من المراجع اللغوية والبلاغية إلى المصنفات
الفقهية، ومصنفات علوم القرآن، وشروح الحديث، والآداب الشرعية،
تجد الكلام عن الاعتباس في معظمه شتاتا بين ثنايا التأليف، وقل ما
يصادفك تأليف مفرد له بالبحث⁽⁴⁾.

ولا يمكنك بحال أن تطرق حكم الاعتباس الشرعي دون ولوجه
من باب الإجماع المنقول على جوازه في باب النثر، مالكية⁽⁵⁾،
وحنفية⁽⁶⁾، وشافعية⁽¹⁾، وحنابلة⁽²⁾ على حد سواء، والذي نقله السيوطي

(1)- الإيضاح ص317، الاعتباس ص19، والبيت للعرجي، وقيل: لأمية بن أبي الصلت.

(2)- ما يضعه الناس في كلامهم موضع الأمثال من آيات وأحاديث، ويمثل له بقوله تعالى: (إِنَّ
النَّاطِلَ كَانَ زَهُوقًا) (الإسراء/81) وقوله عز وجل: (وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا
بَأْهُلِهِ) (فاطر/43) وقوله جل ذكره: (وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ) (فاطر/14)، انظر الاعتباس ص
80-81.

(3)- الاعتباس أنواعه وأحكامه ص 80 وما بعدها.

(4)- لم أقف من المؤلفات المطبوعة المفردة للاقتباس بالبحث إلا على رفع الدباس وكشف
الالتباس في ضرب المثل من القرآن و الاعتباس للسيوطي، و الاعتباس أنواعه وأحكامه
للدكتور عبد المحسن العسكر، أما ما عدا ذلك فكلام متناثر هنا وهناك، يتطلب الإلمام به،
والوقوف عليه شيئا من الجهد.

(5) - الفواكه الدواني 80/1.

(6) - رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين
254/6.

رحمه الله- ثم أردفه بحشد من الأدلة: سنة، وأقوال صحابة، و أقوال تابعين قائلًا- رحمه الله:- "ولا أعلم بين المسلمين خلافا في جوازه في النثر، في غير المجون، والخلاعة، وهزل الفساق، وشربة الخمر والملاطمة"⁽³⁾، ونحو ذلك"⁽⁴⁾، ونقل الإجماع على جواز الاقتباس غيره فقال: "وخلاصة الحق منه: أنه مجمع على جوازه كما قال بعض المتأخرين المطلعين، قال: وقد استعمله العلماء قاطبة في خطبهم وإنشائهم"⁽⁵⁾، وقد نقل هذا الاتفاق عن السيوطي رهط من أهل العلم⁽⁶⁾، فتتبعته فوجدته كما قال رحمه الله-، وهذه طائفة من أقوال أهل العلم، مالكية وغيرهم، تثبت دعوى انعقاد الإجماع على جواز الاقتباس في النثر:

ففي الفواكه الدواني: "وأما نقل شيء في نحو الدعاء، أو الثناء على الله، أو الخطب من غير تغيير لفظه على وجه لا يتوهم معه عدم القرآنية فلا شك في جوازه"⁽⁷⁾،

-
- (1) - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي 315/2.
- (2) - الفوائد المشوق لابن القيم ص121، الآداب الشرعية لابن مفلح 277/2 .
- (3) - وتسمى الشجاج والسمحاق، ويسمى المالكية الملطاه، وهي الجراح التي تكون في الوجه أو الرأس ولا تكون في غيرهما من الرأس، انظر الموسوعة الفقهية 250/25 و343/25.
- (4) - تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك لالسيوطي ص391، وانظر رفع الدباس ضمن الحاوي للفتاوى له 278/14.
- (5) - المنح المكية في شرح الهمزية: أفضل القرى لقراء أم القرى لشهاب الدين أحمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيتمي ص72.
- (6) - منهم من المالكية خاصة محمد بن عبد الباقي الزرقاني في شرحه على الموطأ 326/2، وذكر منهم الدكتور عبد المحسن العسكر: ابن حجر الهيتمي ت973 هـ، وابن أبي الأطف ت992 هـ، وعلاء الدين الحصكفي ت1088 هـ، وعبد الباقي الزرقاني ت1099 هـ.
- (7) - الفواكه الدواني 80/1.

والجواز معروف عند أكثر من واحد من المالكية، مصرح به عندهم⁽¹⁾.

وقال الشافعية: "إذ الحق أن تضمين ذلك والاعتباس منه ولو في شعر جائز وإن غير نظمه"، قالوا: "نعم إن كان ذلك في نحو مجون حرم، بل وربما أفضى إلى كفر"⁽²⁾.

وسئل ابن عقيل الحنبلي⁽³⁾ عن وضع كلمات وآيات من القرآن في آخر فصول خطبة وعظية؟ فقال: "تضمين القرآن لمقاصد تضاهي مقصود القرآن لا بأس به تحسينا للكلام، كما يُضمن في الرسائل إلى المشركين آيات تقتضي الدعاية إلى الإسلام، فأما تضمين كلام فاسد، فلا يجوز ككتب المبتدعة"⁽⁴⁾.

و صرح الحنفية بجوازه، لا فرق في ذلك عندهم بين أن يزداد على لفظ القرآن، أو ينقص منه، أو يغير إعرابه، أو لا⁽⁵⁾، و قالوا:

(1) - كابن عبد البر وابن رشيقي ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني، انظر شرح محمد الزرقاني على الموطأ 326/2.

(2) - حاشية أبي الضياء نور الدين علي بن علي الشبراماسي القاهري على نهاية المحتاج 316/2.

(3) - أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظفري، المولود سنة 431 هـ، أخذ القراءات عن ابن بشران وابن شيطا و ابن غالب، و الفقه عن القاضي أبي يعلى، و العربية عن ابن برهان، مات يوم الجمعة 12 جمادى الأولى سنة 513 هـ. انظر سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي 443/19 رقم 259، معرفة القراء الكبار للذهبي 900/2 رقم 613، غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري 492/1 رقم 2278.

(4) - الأداب الشرعية 277/2.

(5) - المنح الملكية 72-73، نقلا عن عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشتا الكرمانى من شرحه على مجمع البحرين و ملتقى النهريين، و لا يزال هذا الشرح مخطوطا بجامعة الملك سعود بالرياض.

الاقتباس وإرسال المثل من القرآن دراسة فقهية على مذهب السادة المالكية.....أ. راجح بلعيد،

"قولهم : أن تضع الحرب أوزارها اقتباس من القرآن، و به يستدل على جوازه عندنا"⁽¹⁾.

فهذه الأقوال وغيرها تبين ما عليه القوم، مالكية وغيرهم من إباحة الاقتباس في النثر، أما ما نسبته السيوطي إلى المالكية من القول بتحريمه قائلًا: "وقد اشتهر من

المالكية تحريمه، وتشديد النكير على فاعله"⁽²⁾، وقائلًا في منظومته عقود الجمان:

قُلْتُ: وَ أَمَا حُكْمُهُ فِي الشَّرْعِ فَمَالِكٌ مُشَدَّدٌ فِي الْمُنْعِ⁽³⁾.

فهذان النقلان عنه- رحمه الله- مردودان من وجوه:

• **الأول:** أنهما منقوضان بما نقله هو نفسه من الإجماع على جوازه⁽⁴⁾.

• **الثاني:** أنهما مردودان بنقل غيره للإجماع على جوازه⁽⁵⁾.

• **الثالث:** استعمال كبار المالكية له وإجازتهم إياه وعلى رأسهم صاحب المذهب نفسه، وابن عبد البر، والقاضي عياض، وابن رشيق المالكي⁽⁶⁾، وغيرهم.

(1)- حاشية ابن عابدين 254/6.

(2) - الإتيان ص 235 ، آداب تلاوة القرآن وتأليفه ص 123.

(3) - الاقتباس لعبد المحسن العسكر ص 63.

(4)- كما في رفع الباس 278/1 ، و تنوير الحوالك ص 391.

(5) - المنح المكية ص 72.

(6)- الحسين بن عتيق بن الحسين، المذعوت بالجمال، ولد سنة 549 هـ، أبو علي بن أبي الفضائل، سمع بمصر من أبيه، و بالإسكندرية من أبي الطاهر إسماعيل بن عوف، و منه الحافظان أبو محمد المنذري و أبو الحسن الرشيد، كان فقيها على مذهب مالك، و عليه مدار الفتوى بالديار المصرية، برع في أصول الفقه و أصول الدين و الاخلاق، مات بمصر

فهذا الخطيب البغدادي يروي بسنده عن مالك بن أنس أنه كان يستعمل الاعتباس⁽¹⁾، جاء في شرح الموطأ عقب إيراده لرواية الخطيب البغدادي: "وهذه أكبر حجة على من يزعم أن مذهب مالك تحريمه"⁽²⁾، وهذا ابن عبد البر- رحمه الله- يقول عن حديث فتح خيبر⁽³⁾: "وفي هذا الحديث إباحة الاستشهاد بالقرآن فيما يحسن ويجمل"⁽⁴⁾.

ومثله قول القاضي عياض في شرح الحديث ذاته: "فيه جواز النزاع بآيات القرآن، والاستشهاد بها في الأمور الحقيقية، وقد جاء في هذا كثير من الآثار"⁽⁵⁾.

وقد حاول البعض الوقوف على سر تباين أقوال السيوطي في موقف المالكية من الاعتباس، فتأوله بعضهم تأويلاً بعيداً فقالوا: هو وهم

سنة 632هـ، انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فحون المالكي 1/334 و شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف 1/187 رقم 623.

(1)- تنوير الحوالك ص 392، رفع البأس 1/266، وتمام الرواية كما في رفع البأس: أخرج الخطيب البغدادي وغيره عن سعيد بن بشير بن ذكوان قال: " كان مالك بن أنس إذا سئل عن مسألة يظن أن صاحبها غير متعلم وأنه يريد المغالطة يقول: (وَ لَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يُلْبَسُونَ)"، انظر رفع البأس 1/266 ضمن الحاوي للفتاوى، وانظر شرح الزرقاني على الموطأ 2/326.

(2)- شرح الزرقاني على الموطأ 2/326.

(3)- ولفظه عن أنس بن مالك رضي الله عنهما: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى خيبر أتاه ليلاً، وكان إذا أتى قوماً بديل لم يغر حتى يصبح، فخرجت يهود بمساحبهم ومكاتلهم، فلما رأوه قالوا: محمد والله، محمد والخميس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الله أكبر خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم، فساء صباح المنذرين)، والحديث أخرجه مالك في الموطأ واللفظ له في كتاب الجهاد باب ما جاء في الخيل والمسابقة بينهما والنفقة في الغزو، 2/468، وأحمد من مسند أنس بن مالك برقم 13171 ص 925، وهو في البخاري في كتاب الجهاد والسير باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنبوة وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله وقوله تعالى: (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ) رقم 2/173، 2849، ومسلم في كتاب الجهاد والسير باب غزوة خيبر رقم 1365، 2/868، والترمذي في أبواب السير باب في البيات والغارات رقم 1550، 3/209.

(4)- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر 2/223.

(5)- إكمال المعلم بفوائد مسلم لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليعصبى 6/180.

الاعتباس وإرسال المثل من القرآن دراسة فقهية على مذهب السادة المالكية.....أ. راجح بلعيد،

منه وغلط، وأجرى بعضهم على كلام السيوطي قواعد أصول الفقه فقال: إن كلامه المثبت مقدم على كلامه النافي⁽¹⁾.

والذي ظهر لي- والله أعلم- أن يحمل كلام مالك- رحمه الله- في المنع من الاقتباس- إن صح عنه- على القبيح منه، المتضمن لسوء أدب مع القرآن، و به يزول الإشكال برمته، وإعمال الكلام أولى من إهماله، وأقوال المالكية في منع الاقتباس المسيء للأدب مع القرآن متضافرة، انظر مثلاً إلى قول القرطبي: "ومن حرّمته ألا يتأوله عندما يعرض له شيء من أمر الدنيا"، ويشرح ذلك قائلا: "والتأويل مثل قولك للرجل إذا جاءك: (جُنْتُ عَلَى قَدْرِ يَا مُوسَى) (طه/40)، ومثل قوله تعالى: (كُلُوا وَ اشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ) (الحاقة/23)، هذا عند حضور الطعام وأشباه هذا"⁽²⁾.

و مثله قولهم في ما تضمن خلاعة، أو مجونا، أو هزل فساق⁽³⁾.

وحمل بعض المالكية منع الإمام مالك للاقتباس محملاً لطيفا يصح أن يدفع به الإشكال القائم فقال: "وإنما شدد مالك في منع الاقتباس وإن خلا من التغيير لإيهام السامع عدم كونه قرآنا أو حديثا، وإنما حرم نقل المغير على أنه قرآن لما في ذلك من الكذب؛ لأن المغير ليس كلام الله ولا رسوله" إلى أن قال: "وأما نقل شيء من القرآن في نحو الدعاء، أو الثناء على الله، أو الخطب، من غير تغيير لفظه، على وجه لا يتوهم

(1)- شرح الزرقاني على الموطأ 326/2 ، الاقتباس ص 64.

(2)- الجامع لأحكام القرآن و المبين لما تضمن من السنة و أي القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي 44/1.

(3)- شرح الزرقاني على الموطأ 326/2.

الاقتباس وإرسال المثل من القرآن دراسة فقهية على مذهب السادة المالكية.....أ. راح بلعيد،

مع عدم القرآنية فلا شك في جوازه⁽¹⁾، وهذا تأويل من قائله سليم، في غاية الحجة، والإشكال به مردود بلا شك.

هذا عن الاقتباس من القرآن في النثر، أما الاقتباس منه في الشعر فالجمهور من مالكية وغيرهم على جوازه⁽²⁾، ولم يشذ عن هذا الاتفاق إلا الباقلاني⁽³⁾، والنووي فيما روي عنه⁽⁴⁾، فكرهاه في الشعر تورعا دون القول بتحريمه، يقول الباقلاني- رحمه الله-: "ولولا ما أكره من تضمين القرآن في الشعر لأنشدتك ألفاظا وقعت مضمنة؛ لتعلم كيف تلوح عليه، وكيف ترى بهجتها في أثناءه، وكيف تماز منه، حتى أنه لو تأمله من لم يقرأ القرآن لتبين أنه أجنبي من الكلام الذي تضمنه، والباب الذي توسطه، وأنكر مكانه، واستكبر موضعه"⁽⁵⁾.

وفرق الباقلاني والنووي بين النثر والشعر تورعا وتنزيها، فرأيا أن الله جل ذكره نزه القرآن عن أن يكون شعرا، ونفى عن نبيه - صلى الله عليه وسلم - نظمه له، فقال: (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ) (يس/68)، فليس من اللائق بعدئذ أن ينظم شيء من كلام الله في سياق الشعر⁽⁶⁾.

وحاصل الأقوال أن الاقتباس من القرآن بنوعيه جائز عند المالكية وعند غيرهم بشروط، لا خلاف بينهم إلا ما شذ من قول

(1)- الفواكه الدواني 80/1.

(2)- الآداب الشرعية لابن مفلح 277/2، البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي 483/1، رفع البأس 278/1، المنح الملكية 72 و ما بعدها، شرح الزرقاني 326/2.

(3)- رفع البأس 278/1 ، آداب تلاوة القرآن وتأليفه ص123، الاقتباس ص65.

(4)- رفع البأس 278/1 الاقتباس ص65.

(5)- إعجاز القرآن لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ص205.

(6)- رفع البأس 278/1 ، الاقتباس ص65.

الاقتباس و إرسال المثل من القرآن دراسة فقهية على مذهب السادة المالكية.....أ.راج بلعيد،

الباقلائي والنووي بكرأته في الشعر خاصة، و أما شروط جوازه عند المالكية :

1- أن يكون في ثناء على الله، أو دعاء، أو وعظ، أو ما وافق ذلك من الأغراض الشرعية.

2- أن لا يكون في المحاورات والمزاح ولغو الحديث.

3- أن لا يكون فيه إساءة، أو استهانة، أو خلاعة، أو فسق، وما وافق ذلك من محاذير شرعية.

4- أن لا يتوهم السامع أو القارئ منه عدم كونه قرآنا، حتى لا ينسب إلى القائل توهما كلام الله، أو كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (1) .

فإذا ما استوثق القائل أو الكاتب من تحقيق هذه الشروط فلا بأس، بل هو مستحسن، وفعله بين أهل العلم معروف، بل متواتر(2).
قبيت ثمة مسألتان وجبت إثارتها و التنبيه عليهما:

● **أولاهما:** أن حكم الاقتباس يجري على إرسال المثل، فإذا جاز الأول جاز الثاني، وحيثما يحرم الأول يحرم الثاني؛ لأن إرسال المثل – كما أسلفت- نوع من الاقتباس، والفرع يأخذ حكم الأصل ما لم يرد حكم خاص بالفرع.

(1)-انظر -غير مأمور – هذه الشروط في : تفسير القرطبي 44/1، و الفواكه الدواني 80/1، وشرح الزرقاني على الموطأ 326/2.

(2)- انظر مثلا عند المالكية تصدير القاضي عياض كتابه الأشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم حين يقول فيها: "...وسع كل شيء رحمة وعلما، و أسبغ على أوليائه نعمًا عُمًا، وبعث فيهم رسولا من أنفسهم، أنفَسَهم عربا وعجما..." الشفا 2/1.

• **ثانيهما:** ضرورة التفريق بين إرسال المثل من القرآن، وهو ما يأتي عرضاً في واقعة ما في بعض المناسبات، والذي حكمه الجواز، وبين التحدث بالقرآن وجعله بدلاً عن الكلام، والذي حكمه التحريم، ويمثل له يقول الرجل مثلاً لخدمه: (عَاتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا) (الكهف/61)، وقوله لمن اسمه موسى: (ثُمَّ جِئْتَنَا عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى) (طه/40)، وعلّة تحريمه سوء الأدب مع كلام الله، وامتهانه، وجعله لغير ما أنزل، فأهل العلم قاطبة على حظره⁽¹⁾، فهذا القرطبي مثلاً يقول: "ومن حرّمته ألا يتأوله عندما يعرض له شيء من أمر الدنيا"، ثم مثّل له قائلاً: "والتأويل مثل قولك للرجل إذا جاءك (جِئْتَنَا عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى)، و مثل قول الله تعالى: (كُلُوا وَ اشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ)، هذا عند حضور الطعام وأشباه هذا"⁽²⁾.

هذا عن مذهب المالكية، وهو مذهب الجمهور لا فرق، أما أدلة القوم فلا تكاد تحصر، بلغ من كثرتها أن صنف في جمعها فاضل كأبي عبيد مؤلفاً مستقلاً جمع فيه بالأسانيد المتصلة ما بلغه من فعل الصحابة والتابعين وشهرة الاعتباس بينهم⁽³⁾،

وسأقتصر في ذكرها على ما استدل به المالكية فقط، ومجملها ثلاثة أحاديث وأثر، وفي إرسال المثل على حديثين وأثرين، ولن أحتاج في عرض هذه الأدلة إلى بيان وجه الدلالة؛ لوضوحه منها، ويسر الوقوف عليه فيها:

(1) - إكمال المعلم 6/180.

(2) - تفسير القرطبي 1/44.

(3) - تنوير الحوالك للسيوطي ص 392، شرح الزرقاني على الموطأ 2/326، الاعتباس ص 62.

1- حديث أنس بن مالك السابق في فتح خيبر⁽¹⁾.

2- حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- (أن الفريعة بنت مالك⁽²⁾ أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، أتاني نعي زوجي وأنافي دار من دور الأَنْصار شاسعة عندور أهلي، إنما تركني في مسكن لا يملكه، ولم يتركني في نفقة ينفق عليّ، ولم أرث منه مالا، فإن رأيت أن ألحق بأخوتي وأهلي فيكون أمرنا جميعا فإنه أحب إليّ، فأذن لي أن ألحق بأهلي، فخرجت مسرورة بذلك حتى إذا كنت في الحجرة أو المسجد دعاني، أو أمر بي فدعيت، فقال لي: كيف زعمت؟ فأعدت عليه، فقال: امكثي في مسكن زوجك الذي جاءك فيه نعيه حتى يبلغ الكتاب أجله⁽³⁾، و الاعتباس في آخر الحديث من قول الله تعالى: (وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ) (البقرة/233).

3- أن النبي صلى الله عليه وسلم- كان يدعو فيقول: (اللهم فائق الإصباح وجاعلالليل سكنا، والشمس والقمر حسابانا، اقض عني

(1)- سبق تخريجه ص 15.

(2)- ابن سنان بن ثعلبة بن عبيد بن الأبرج، أخت أبي سعيد الخدري، زوجة سهل بن رافع الذي قتل بطرف القدوم، وهو ماء على ستة و ثلاثين ميلا من المدينة من ناحية العراق، كان يقال لها الفارعة، شهدت بيعة الرضوان، أمها حبيبة بنت عبد الله بن أبي بن سلول، وقيل : أنيسة بنت أبي خارجة، انظر الطبقات الكبرى لابن سعد 343/10 رقم 5254 ، معرفة الصحابة لأبي نعيم 3421/6 رقم 3984، الاستيعاب 1903/4 رقم 4066، الإصابة 120/14 رقم 11764، معجم البلدان لياقوت الحموي 31/4.

(3)- أخرجه مالك في كتاب الطلاق باب مقام المتوفى زوجها في بيتها حتى تحل 591/2، و الشافعي في الرسالة فقرة رقم 1214 ص 286، و أحمد في مسنده رقم 27627 و 27628 ص 2016، و أبو داود في كتاب الطلاق باب في المتوفى عنها تنتقل رقم 2300 ص 355، و الترمذي في أبواب الطلاق واللإعان باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها/2 492 رقم 1204، و النسائي في كتاب الطلاق باب عدة المتوفى عنها زوجها من يوم يأتيها الخبر رقم 3532 ص 373، و ابن ماجه في كتاب الطلاق باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها رقم 2031 ص 472، و الحاكم في المستدرک في كتاب الطلاق باب عدة المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها/2 573-574 رقم 2886 و 2887.

الاعتباس وإرسال المثل من القرآن دراسة فقهية على مذهب السادة المالكية.....أ. راجح بلعيد،

الدين، وأغني من الفقر، وأمتعني سمعي وبصري وقوتي في سبيلك(1)، وبداية الحديث مقتبسة من سورة الأنعام كما يتضح(2).

4- وأما الأثر الذي انتقيته من أدلة المالكية على جواز الاعتباس فهو كتاب أبي بكر لعمر حين استخلفه يوم حضرته الوفاة، وفيه: (ثم اضطجع ودعا عثمان بن عفان فقال: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد أبو بكر بن أبي فحافة في آخر عهده بالدنيا خارجا منها، وعند أول عهده بالآخرة داخلها فيها، حيث يؤمن الكافر، ويوقن الفاجر، ويصدق الكاذب، إني استخلفت عليكم بعدي عمر بن الخطاب فاسمعوا وأطيعوا، وإني لم آل الله ورسوله ودينه ونفسي وإياكم إلا خيرا، فإن عدل فذلك ظني به وعلمي فيه، وإن بدل فلكل امرئ ما اكتسب من الإثم، والخير أردت ولا أعلم الغيب، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون، والسلام عليكم ورحمة الله)(3)، والاعتباس فيه من قول الله سبحانه وتعالى: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (الشعراء/227)، وإنما اخترت هذا الأثر دون عشرات أمثاله عن الصحابة والتابعين، لوقوع قصته بمجمع من كبار الصحابة وشهادتهم، وهذا أقرب إلى كونه إجماعا، وحجته عند العام والخاص معروفة.

وأما إرسال المثل فاخترت له من الأدلة:

(1) - أخرجه مالك في الموطأ في كتاب القرآن باب ما جاء في الدعاء 212/1.
(2) - وهو قوله تعالى: (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا) (الأنعام/97).
(3) - طبقات ابن سعد 183/3.

1- حديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه- (أن النبي صلى الله عليه وسلم طرقه وفاطمة، فقال: "ألا تصلون؟" فقلت: يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قلت له ذلك، ثم سمعته وهو مدبر يضرب فخذه ويقول: وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً⁽¹⁾).

وآخر الحديث مقتبس من قوله تعالى: (وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا) (الكهف/53).

2- حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه- (أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة، وحول البيت ستون وثلاثمائة نصب، فجعل يطعنهما بعود في يده ويقول: جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً، جاء الحق وما يبدي الباطل وما يعيد)⁽²⁾.

وإرسال المثل من سورتي الإسراء وفاطر جليّ في النص⁽³⁾.

(1)- أخرجه البخاري في كتاب التهجد باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب وطرق النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة وعليّاً عليها السلام ليلة للصلاة 317/1 رقم 1099، وفي كتاب التفسير باب (وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا)، 77/3 رقم 4539، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قوله تعالى: (وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا) وقوله تعالى: (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) 678/3 رقم 7074، وفي كتاب التوحيد باب في المشيئة والإرادة 708/3 رقم 7188، وأخرجه مسلم والألف له في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح 351/1 رقم 775.

(2)- أخرجه البخاري في كتاب المظالم والغصب باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر أو تخرق الزقاق 47/2 رقم 2403، وفي كتاب المغازي باب أين ركز النبي صلى الله عليه وسلم الراية يوم الفتح 483/2 رقم 4125، وفي كتاب التفسير باب (وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ) 76/3 رقم 4535، وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير باب إزالة الأصنام من حول الكعبة 857/2 رقم 1781.

(3)- قوله تعالى: (وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا) (الإسراء/ 81)، وقوله تعالى: (قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَ مَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَ مَا يُعِيدُ) (سبأ/49).

3- أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- (كان يوم أصيب عليه إزار أصفر قد رفعه على صدره، فأهوى وهو يقول: وكان أمر الله قدرا مقدورا)⁽¹⁾.

4- وصح عن علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- (أنه كان يصلي الفجر بالناس، فصاح به رجل من الخوارج⁽²⁾ قائلا: (وَلَقَدْ أَوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ)، فترك علي سورته التي كان يقرأ فيها، ثم قرأ: (فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ)⁽³⁾.

المنافشة والترجيح:

الحق الذي يفترض أن يصير إليه المرء ما ذهب إليه المالكية خاصة، و الجمهور عامة، من جواز الاقتباس من القرآن في النظم والشعر لا فرق؛ للاعتبارات الآتية:

1- قوة أدلة التجويز ثبوتاً ودلالة، وقد سبق عرض طرف منها.

(1)- إرسال المثل من قوله تعالى: (وَ كَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا) (الأحزاب/39)، والأثر في طبقات ابن سعد3/324.

(2)- الخوارج هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين جرى أمر الحكمين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، وزعيمهم عبد الله بن الكواء وغيره، وكبار فرقهم ستة من أصل عشرين فرقة: الأزارقة، والنجدات، والصفرية، والعجاردة، والإباضية، والثعالبة، أشهر بدعهم: تجويز الإمامة في غير قريش، وقولهم بخطأ علي حين حكم الرجال فيما لا حكم إلا لله فيه، انظر الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي ص72، والملل و النحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني 1/106، معجم البلدان لياقوت الحموي 2/245.

(3)- قوله تعالى: (فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ) (الروم/60)، وقوله: (وَلَقَدْ أَوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ) (الزمر/62) والأثر رواه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تفسيره: جامع البيان عن تأويل آي القرآن 6911/11.

2- عدم الدليل المانع.

3- أن القول بالتفريق بين النظم والشعر لا مستند له؛ إذ هما سواء، حتى أثر عن الإمام الشافعي- رحمه الله- قولة مشهورة في هذا: "الشعر كلام حسنه كحسن الكلام، و قبيحه كقبيح الكلام، غير أنه كلام باق سائر، فذلك فضله على الكلام"⁽¹⁾، فإذا أضيف إلى ما سبق ما أوردناه سالفًا من شروط تجويز المالكية وغيرهم⁽²⁾ للاقتباس من القرآن، لم يعد أمام المنصف إلا التسليم بحكم الجواز، والله تعالى أعلى وأعلم.

(1)- موسوعة الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي 377/6.

(2)- من ذلك ما قرره بعض المعاصرين من تحريم الاقتباس في:

* ما أضافه الله إلى نفسه مما تكلم به كقوله: (إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَأَخْلَعُ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى) (طه/11).

* ما أقسم الله به من مخلوقاته؛ إذ يصير من المقتبس قسماً بغير الله وهو شرك.

* ما خوطب به الله تعالى كقوله عز وجل: (لَا تَدْرِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ) (الأنبياء/88)..

* ما بعد محاكاة للقرآن، واستعمالاً له في غير معناه، انظر الاقتباس 74-76.